وعدم ارتباطها به وتلك النسبة هي المقصودة الاصلية من العبارة فلا يتصور ان يجرى
في الفعل ما يجرى في اسم الفاعل بل يتعين له وقوعه مسندا باعتبار جزء معناه الذي هو
الحدث فان قلت قد حكموا بان الجملة الفعلية في زيد قام ابوه وقعت محكوما بها قلت
في هذا الكلام يتصور حكمان احدهما الحكم بان ابا زيد قائم والثاني الحكم بان زيدا قائم الاب
ولا شك ان هذين الحكمين ليسا مفهومين منه صريحا بل احدهما مقصود والاخر تبع فان
قصد الاول لم يكن زيد بحسب المعنى محكوما عليه بل هو قيد يتعين به المحكوم عليه
وان قصد الثاني كما هو الظاهر فلا حكم صريحا بين القيام والاب بل الاب قيد للمسند
الذي هو القيام اذ به يتم مسندا الى زيد الا ترى انك لو قلت قام ابو زيد واوقعت النسبة
بينهما لم يرتبط بعض اصلا فلو كان معنى قام ابوه ذلك ايضا ثم يرتبط قطعا فلم يقع
جزاءه ومن ثمة يسمع النحاة يقولون قام ابوه جملة وليس بكلام وذلك لتجريد هو حرام
عن ايقاع النسبة بين طرفيه بقرينة ذكر زيد مقدما وايراد ضمير فانها دالة على الارتباط
الذي يستحيل وجوده مع الايقاع وهذا كله كلامه وقع في البين فلنرجع الى ما كنا فيه
فنقول قد ذكرنا ان الاستعارة التبعية يتفرع على التشبيه يقتضي ملاحظة المستعار منه ضمنا
من حيث انه موصوف ومحكوم عليه بوجه الشبه بالمشاركة مع المستعار له وقد تحققت
ان معنى الحرف من حيث هو معناه لا يصلح ان يلاحظ محكوما عليه وموصوفا بشيء
فلا يتصور جريان الاستعارة في الحروف ابتداء بل في متعلقات معاني الحروف كالابتداء
والانتهاء والظرفية والاستعلاء والعرضية معان مستقلة فيقع التشبيه بها ويجرى
الاستعارة فيها اصالة ثم تسري الى معاني الحروف لاشتمالها عليها وكذا عرفت ان معاني
الافعال من حيث انها معانيها لا يصلح ان يقع محكوما عليها فلا يجرى الاستعارة فيها
اصالة بل تبعا لمعاني مصادرها فان قلت هل يجرى في شبهها الاستعارة تبعا على قياس
الحروف قلت لا لان مطلق النسبة لم يشتهر بمعنى يصلح ان يجعل وجه شبه في الاستعارة
بخلاف متعلقات الحروف فانها انواع مخصوصة لها احوال مشهورة واعلم ان التعبير
عن الماضي بالمضارع وعكسه يعد من باب الاستعارة بان يشبه غير الحاصل بالحاصل في
تحقق الوقوع ويشبه الماضي بالحاضر في كونه نصب العين وواجب المشاهدة ثم يستعار لفظ
احدهما للاخر وعلى هذا يكون الاستعارة في الفعل على قسمين احدهما ان يشبه الضرب

السيد

٦٢

الشديد مثلا بالقتل مثلا ويستعار له اسمه ثم يشتق منه قتل بمعنى ضرب ضربا شديدا والثاني ان يشبه
الضرب في المستقبل بالضرب في الماضي مثلا في تحقق الوقوع فيستعمل فيه ضرب فيكون المعنى
المصدري اعني الضرب موجودا في كل واحد من المشبه والمشبه به لكنه قيد في كل واحد منهما
بقيد مغاير لقيد الاخر فصح التشبيه لذلك وبما قررناه لك ظهر ان ما ذكره القوم من ان الاستعارة
في الحروف والافعال تبعية لان الاستعارة تعتمد التشبيه والتشبيه يقتضي كون المشبه موصوفا
بوجه الشبه او بكونه مشاركا للمشبه به في وجه الشبه وانما يصلح للموصوفية الحقائق دون
معاني الحروف والافعال دليل صحيح لا يرد عليه ما نقل من الشارح في توجيه ما لم يشر اليه
من يتبعه بقوله بعد تسليم صحته وهو انه قال وجه عدم صحته امران احدهما من الحركة
والزمان مع انه ليس من الامور المتقررة الثابتة يقع موصوفا كقولنا زمان طويل وحركة
سريعة والثاني ان المدعى هو ان الحروف والافعال لا تقع مشبهها بها ومقتضى الدليل هو انه يمتنع
وقوعها مشبهة فلا يطابق الدليل على المدعى اما عدم وروده الاول فلان المراد بالحقائق ههنا
وبالذوات فيما سبق في مباحث الاستفهام هو المعاني المستقلة بالمفهومية لا ما توهمه من الامور
المتقررة الثابتة وكل من الحركة والزمان حقيقة لاستقلاله بالمفهومية دون الافعال والحروف
واما عدم وروده الثاني فلان اقتضاء التشبيه كون المشبه موصوفا ومحكوما عليه يستلزم اقتضاء
كون المشبه به موصوفا ومحكوما عليه وانما تعرضوا للاقتضاء الاول لانه المقصود الاصلي فجعل
دليلا على الثاني هذا واما الصفات واسماء والمكان والالة فلا يتم ذلك الدليل فيها لان معانيها
يصلح ان يقع محكوما عليها فالوجه في كون الاستعارة فيها تبعية ما ذكره حيث قال فالاولى
ان يقال وتفصيله ان الصفات انما يدل على ذوات مبهمة باعتبار معان متعينة هي المقصودة
منها ولما لم يكن تلك الذوات المبهمة مقصودة منها ولا مشهورة بما يصلح وجه شبه
في الاستعارة لم يتصور جريان فيها بحسبها بل تتصور ذلك بحسب معاني مصادرها
بالمقصودة منها فكانت تبعية واما اسماء المكان والزمان والالة فانها وان دلت
على ذوات متعينة باعتبار ما الا ان المقصود الاصلي منها ايضا معان مصادرها
الواقعة فيها او بها فيكون الاستعارة فيها تبعا لها ايضا ولو قصد التشبيه والاستعارة
بحسب تلك الذوات لوجب ان يذكر بالفاظ دالة على نفسها وبهذا التفصيل اتضح
الفرق بين الصفة كاسم الفاعل واخواته وبين اسم المكان واخواته فانها بعد اشتراكهما

Copyright © King Saud University